أخطاء في الإحصاء

والأخطاء هي في إحصاء عدد اليهود في فلسطين، وفي إحصاء ما يملكون. . وأكثر الكتب التي تترجم لمدن وقرى فلسطين ـ قبل سنة 1948م ـ تنقل الإحصاءات الإنجليزية، التي كان أولها سنة 1922م، وآخرها سنة 1945م.

فإذا تحدثت عن عدد السكان، تفصل وتقسم السكان إلى مسلمين، ومسيحيين، ودروز، ويهود.

فتقول مثلاً: إن عدد المسلمين كذا، وعدد المسيحيين كذا، وتفصل مذاهبهم، وعدد أصحاب كل مذهب، وعدد الدروز كذا، إن كان في القرية دروز، وعدد اليهود كذا إن كان في البلدة يهود. وعند الحديث عن ملكية الأرض، يذكرون عدد الدونمات التي يملكها العرب، وعدد الدونمات التي يملكها اليهود، حتى سنة 1945م.

ولنا على هذه التقسيمات والإحصاءات، تعليقات:

1 ـ من الخطأ أن تقسم أهل فلسطين إلى مسيحيين ومسلمين ودروز؛ لأن هذا التقسيم لا يصب في خدمة المجتمع الفلسطيني، وكان من الحق أن يجمع هؤلاء اسم «العرب»؛ لأن الدروز فرقة من المسلمين، يعترف بذلك شيوخهم، ويقر التاريخ ذلك. ولأن المسيحيين لهم جذور تاريخية تواكب تاريخ فلسطين، وهم ناطقون بالعربية، والعربية لغتهم الأصلية، بل إن كثيراً منهم ينتمي إلى القبائل العربية التي حكمت بلاد الشام قبل الإسلام. والخصومة جارية، ومعلنة ومسجلة في الأمم المتحدة بين «العرب» من جهة، و«اليهود» من جهة أخرى. فتقسيم «العرب» إلى طوائف، يهدف إلى تقليل عددهم، ويرمي إلى القول بأنهم لا يجتمعون على رأي واحد، وهو خطأ؛ لأنه ينافي الواقع الاجتماعي والواقع التاريخي، فكلُّ طوائف العرب، مهما تعددت المذاهب، يرون أن اليهود غرباء مغتصبون، ليس لهم في البلاد جذور أو فروع.

2 ـ نستطيع أن نقدّر إحصاءات لعدد العرب في الشام كلها، منذ قرون ما قبل الميلاد، وهلمّ جراً إلى العصر الحاضر؛ لأن الوجود العربي موصول، ومتواصل عن

طريق التوالد والتكاثر على هذه الأرض. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك لليهود؛ لأننا نكون كمن يحصي العدم، أو يتخيل وجود شيء وهو معدوم؛ كالذي يوجد في كتب اليهود. فاليهود ليس لهم تكاثر أو وجود اجتماعي عن طريق الولادة على هذه الأرض؛ لأن وجود «يهود» على أرض الشام يطرأ لمدة سنوات قليلة عن طريق الغزو والسطو والهجرة لسبب من الأسباب، ثم ينمحي الوجود إذا زالت أسبابه.

3ـ ولذلك كان من الخطأ الفادح أن نذكر في إحصاءاتنا عدد العرب وعدد اليهود سنة 1945م ونسكت:

فهؤلاء العرب وصل عددهم إلى هذا الرقم عن توارث الوجود وتواصله، وعن طريق تتابع الأجيال، كلّ جيل هو ابن جيل سابق موجود على الأرض، والسابق هو ابن جيل أسبق منه حتى نرجع إلى آلاف السنين.

أما اليهود، فإننا لا نستطيع ولا يجوز أن نطبق عليهم المعيار الذي نطبقه على العرب. فقد كان عدد اليهود في فلسطين سنة 1840م حوالي ثمانية آلاف، ولم يكن لهؤلاء جذور أو نسب قديم، ولم يكونوا من أهل الذمة أو المعاهدين، وإنما كانوا تُجّاراً قدموا البلاد للتجارة في بضائع جلبوها، والدليل على ذلك أنهم طلبوا من إبراهيم باشا العمل في الزراعة وتربية المواشي.. فرفض محمد علي باشا طلبهم، وقال في مرسوم: لا يحقُّ لهم امتلاك الأراضي، ولا يعملون إلا في التجارة التي جلبوها. وهذا يدلُّ على أنهم غرباءُ مهاجرون لا يملكون أرضاً للسكن والزراعة. فإذا دامت إقامتهم ولم يعودوا من حيث أتوا، وتوالدوا، كانت زيادتهم طفيلية في غير مكانها، ومن الحق أن ينسبوا هم وأولادهم إلى أصولهم، كما هي الحال في الأسر المهاجرة للعمل في غير بلدها في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، ولكن هؤلاء اليهود المقيمين إقامة غير شرعية، القادمين من بلاد بعيدة، دامت إقامتهم، وزاد عددهم زيادة غير مقبولة عقلياً، فصار عددهم في نهاية العهد التركي سنة 1914م خمسة وثمانين ألفاً، فالعدد: ثمانية آلاف لا يمكن أن يزيد في نصف قرن عشرة أضعاف بالولادة، وإنما كثر عددهم بالهجرة.. وفي سنة 1944م زاد عددهم على نصف مليون، وهذه زيادة بالهجرة من وراء البحار أيضاً، وكذلك زاد عددهم

بالهجرة حتى سنة 2005م، ومن الثابت أنهم هاجروا إلى فلسطين من أكثر من مئة بلد، ولا يمكن أن يكون لهؤلاء جذور قديمة في فلسطين وفي الشام وفي بلاد العرب بعامة، ذلك أن وجوههم، وملامحهم وألوانهم وتقسيمات أجسامهم تدل على أنهم من عروق غريبة لم تشمَّ رائحة أرض الشام.

4ـ هذا هو التعبير الصحيح عند تقديم إحصاءات الناس في فلسطين وفي الشام. أما ذكر العدد مطلقاً بدون قيد أو شرح في كتاب عربي يلبّس الأمر على القارئ العربيّ صاحب القضية.. وربما استقر في نفس القارئ العربي يقينٌ يوقعه في حيرة: فقد يوسوس له الشيطان اليهودي قائلاً: إذا كان اليهود موجودين سنة 1945م بهذا العدد الكبير، فلماذا يريد الفلسطينيون إخراجهم من أرض فلسطين؟. وهنا تحدث الزلزلة في عقيدة العربيّ، وربما رأى أخاه العربيَّ ظالماً.. خلاصة ما يجب تقريره دائماً في كل صفحة من كتاب عربي: «لقد وُجد اليهود بعد أن لم يوجدوا، وإنهم لا يختلفون عن الأوربيين في جنوب أفريقيا، وفي استراليا وفي أمريكا وكندا».

5ـ وقريب مما قلناه في تفسير الوجود البشري اليهودي في بلاد الشام نقوله أيضاً في تفسير ما كان تحت أيديهم من الأراضي مع شيء من الاختلاف، وهو أن الوجود اليهودي المهاجر الطارئ سبق حيازة الأراضي؛ فقد بقي هؤلاء المهاجرون زمناً طويلاً يعيشون في بيت مستأجر من العربي.

ثم كانت الحيازة المشبوهة غير الشرعية، التي يحتالون فيها على القانون، ومن الأخطاء في التعبير استعمال لفظ «ملْك»، و«يملكون»، والحقيقة أن ما كان بيدهم من الأرض لا يوصف بأنه «ملْك»؛ لأن الذي كان بيدهم: إما أن يكون مستأجراً.. ومن ذلك مقبرتهم في القدس والخليل.. فهما مستأجرتان من الأوقاف الإسلامية. ومن ذلك البيوت التي كانوا يسكنونها في القدس القديمة، فهي من الوقف الذرّي لعائلات مقدسية قديمة، لا يملك أهله بيعه.

ومنه ما كان منحةً ممن لا يملك المنح، وهو الدولة التركية التي منحتهم أراضي في القدس الغربية، ومزرعة لبناء مدرسة زراعية، أو منحتهم إياه الدولة الإنجليزية من الأراضي التي تسمى: «الميري»، أو أراضي الدولة التي سموها أرض «المندوب

السامي» ومنه الأراضي التي باعها لهم تجارٌ من لبنان وسورية، كانوا يملكونها في العصر التركي بغير وجه شرعي، فهي في الأصل: أراض يعمل فيها الفلاحون العرب، ولم يسجلوها في «الطابو»، أو لم يدفعوا الضرائب للدولة التركية، فاستولت عليها الدولة التركية وباعتها في المزاد العلني، فاشتراها من يملك المال، ثم باعوها لليهود.. وهكذا دواليك في كلّ الأراضي التي كانت بيدهم قبل سنة 1948م، وما صار بيدهم بعد سنة 1948م هي أراض مغتصبة أصحابها عربٌ فلسطينيون. وهذا هو التعبير الصحيح عن إحصاء الأرض. فلننتبه إلى ما يكتبه قلمنا في وصف الحقل السكاني، والحقل الأرضي؛ لأن كل كلمة نكتبها نحاسب عليها في الدنيا والآخرة. والله أعلم.

صلات النسب، ووشائج القُربى بين عرب الشام بعامة، وبين العرب في الأقاليم العربية (العراق، ومصر، والمغرب العربي، ودول الخليج العربي[1]، ودول الخليج العربية[2]، واليمن؛ أي: الأقاليم العربية التي تضمها جامعة الدول العربية، وما الحكم المستنبط من معرفة هذه الصلات، أو ما الحكمة فيها؟..

هذا سؤال لم يطرحه أحد في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، ولا يخطر ببال البقية الباقية من الشيوخ الذين عاشوا الربع الأول من القرن العشرين؛ لأن جوابه من المحصلات الابتدائية المعرفية..

ثم خلف من بعد هؤلاء خلفٌ عاشوا في النصف الثاني من القرن العشرين، تفتحت أعينهم على ما سُمِّيَ عهد الاستقلال، وجرت على ألسنتهم النسبة الإقليميّة، ليست النسبة الإقليميّة الجغرافية، فهذه النسبة كانت معروفة قديماً[3]، وإنما النسبة الإقليمية التي امتزجت بسياسة العصبية القبلية، أو العصبية السياسية، فيقول أحدهم: أنا مصري أو سوريّ أو عراقي أو فلسطيني.. إلخ، وهو يعني التميز والتفرّد، ويعني الانتماء السياسي.. وكان هذا الانتماء، قد ذاع وشاع بين الأجيال الجديدة التي نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين، فإذا سمعوا أحداً في محيطهم يقول: إن لي صلة نسب وقربى في قطر آخر يسمى «دولة»، ظنوا ذلك من

---

(1) دول الخليج العربي: العربي وصف للخليج، ويدخل في هذا الوصف دول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)، ويدخل فيه بعض الأقاليم التي ضمنها دول ليست عربية، مثل إيران، وفيها إقليم «عربستان».

(2) ودول الخليج العربية: العربية وصف للدول، وهي دول مجلس التعاون، فالوصف بالعربي أشمل من الوصف بالعربية.

(3) إذا قرأت تراجم الرجال في الكتب القديمة تجد فيها النسبة إلى المدينة أو الإقليم، فيقال: الغزيّ، والمقدسي، والحمصي، والكوفي، والبصري، والحجازي، والنجدي، واليماني، والمصري، والمغربي، والفلسطيني، والأردني.. إلخ، وكلّ هذه النسب لا تدل على معنى سياسي، أو حدود إقليمية، أو دولية، وإنما تعني العيش في هذه الأماكن لسبب من الأسباب، وإنما يقولها الآخرون في وصفه وترجمته، ولا يصف بها نفسه.

الادعاء والانتماء الكاذب . . وربما التمسنا العذر لهذا الجيل ؛ لأنهم يتعلمون في المدارس أن الروابط الجامعة بين الدول العربية هي روابط الدين ، واللغة العربية ، والجوار . . ولم يذكروا في هذه الروابط النسب الجامع ، لا أقول النسب البعيد إلى عدنان وقحطان فقط ، وإنما النسب القريب . . وفي ظل هذه الحال اضطرت بعض الجهات الثقافية أن تطرح السؤال : ما الروابط الجامعة بين عرب الشام ، وعرب الخليج العربي؟ وهم يخصون أو يريدون بهذا السؤال : العلاقة بين عرب فلسطين ، وعرب العالم العربي ، لعلهم يريدون أن يوجدوا أو يضيفوا دافعاً مشجعاً للغوث عند طلب النجدة في المحنة التي يعيشونها .

قلت : إنَّ روابط النسب القريب التي تربط عرب البلاد العربية لا تخفى على مَنْ عنده مسكة من معرفة بجغرافية الدول العربية ، ويكفي أنَ يقف المرءُ عند الحدود الدولية بين الدول العربية ، ويسألَ الناس على جانبي الحدود عن علاقة القربى بين الناس في أطراف هذا الإقليم وأطراف الإقليم الآخر ، فسوف يجد عشرات القبائل والعشائر ، والعائلات المنقسمة بين الإقليمين المتجاورين : ولست بسبيل الإحصاء هنا ، ولكنني أضرب أمثلة قليلة ، ومَنْ أراد الاستقصاء والإحصاء ، فليذهب إلى الناس هناك .

ولنقف عند إقليم حوران في سورية ، نجد عشيرة الزعبي في حوران ، وننتقل إلى الأردن فنجد عشيرة الزعبي ، ونتجه غرباً إلى فلسطين فنجد عشيرة الزعبي . وفي حوران نجد عشيرة الصمادي وفروعها بالاسم نفسه في شرقي الأردن ، وبالاسم نفسه في فلسطين ، ويعترف شيوخ هذه العشائر في كلّ إقليم أنهم أبناء عم العشيرة في البلد الآخر ، وانتقلْ إلى الحدود الأردنية والحدود السعودية تجد قبيلة الحويطات في الإقليمين ، كما تجد قبيلة العطيات أو العطوي في الإقليمين ، واذهبْ إلى الحدود السورية ، والحدود العراقية تجد قبيلة شمّر في الإقليمين كما تجدها في السعودية ، وعلى الجانبين من مصر وفلسطين تجد قبيلة التياها والرميلات والقطاطوة وغيرها ، وقل مثل ذلك بين السعودية واليمن . . والعراق والسعودية ، وأقاليم الخليج العربي . .

ولنضرب أمثلة من الأعماق ، أعماق التاريخ ، وأعماق الأرض الأفقية والشاقولية . . ألم يقولوا : إن الكنعانيين سكان فلسطين وبلاد الشام الأوائل هاجروا

من شواطئ الخليج العربي إلى الشام؟ ألم يترك الكنعانيون مَنْ يخلفهم في مضاربهم الأصلية؟ فهذا العمق الشاقولي الذي ضرب جذوره في الأرض، أرض الشام، وأرض الخليج، هؤلاء هم الذين شكلوا عمق الأرض وأديمها في كلا القطرين. . هم الذين قال المعري فيهم:

صاح هذي قبورنا تملأ الرَّحْبَ فأينَ القبورُ من عهدِ عادِ
خففِ الوطءَ ما أظن أديم الأرضِ إلا من هذه الأجسادِ
وقبيح بنا وإن قَدُمَ العهد هوانُ الآباء والأجداد

. . ولنترك الكنعانيين، فقد قالوا: إنهم من العرب البائدة، ولننتقل إلى العرب الباقية، ولنذكر قبائل لخم وجذام وغسان، وقضاعة، وكلب. . إلخ، هذه القبائل التي هاجرت من اليمن قبل الإسلام، ألم تترك أخلافاً لها في مواطنها؟. . ولنتقدم إلى العصر الإسلامي، ونذكر جنود فتح الشام، الذين فتحوا الشام واستقروا فيها، أليست لهم قبائل في مواطنهم الأصلية: في اليمن والحجاز ونجد؟. .

إننا نستطيع أن نقرر: أنه قلما يوجد عربيّ في بلاد الشام ليست له جذور في إقليم من أقاليم العرب، وقلما يوجد عربي في اليمن والحجاز ونجد، وليست له فروع في بلاد الشام، ولكن الذي جعل الناس ينسون أو يجهلون صلة القربى: هذه الحدود الإقليمية التي صعبت الانتقال والالتقاء، وعدم عناية الناس بعلم الأنساب، فلا يكاد أحدهم يحفظ أكثر من خمسة آباء.

ومنها: انتشار ظاهرة التنافر بين ذوي الرحم القريب، فما بالك بالرحم البعيد؟!.

ومنها: التباين الاجتماعي، فهؤلاء أثرياء، وهؤلاء فقراء، مع غياب الوازع الديني الذي يأمر بصلة الرحم القريب والبعيد.

ومنها: تشعب القبيلة إلى بطون وأفخاذ وقبائل، وعائلات أخذ كلٌّ فرع اسماً يجهل أفراده الجذر الأول.

وأذكر مثالاً لهذا التفرع: يوجد في الأردن قبيلة «بني هانئ» في قريتي كفر يوبا، والبارحة، أقاربهم في الكرك باسم «الأغوات»، وفي نابلس باسم «آل النمر»، وفي دمشق باسم «المهايني»، وجدّهم الأول من الحجاز.

وفي بلاد الشام أسماء عائلات تنتمي إلى الأقاليم العربية: مثل المصري، والمغربي، والحجازي، واليماني، والنجدي.. والجزائري.. أليس لهؤلاء جذور في البلاد التي انتسبوا إليها؟

ولم ينقطع سيل الهجرة من الشام إلى البلاد العربية، ولم تنقطع الهجرة من البلاد العربية إلى بلاد الشام، وتكون الهجرة جزئية، إذا أنبتت فروعاً في مكان، أبقت جذوراً في الأماكن الأخرى؛ وتجديد الهجرة يجدد وشائج القربى، ويقربها من الأجيال المعاصرة.. ومَنْ يقرأ تاريخ الحركة الثقافية والأدبية في مصر في العصر الحديث يضع يده على عشرات الأسماء ممن هاجروا من الشام إلى مصر، واستوطنوها، وصارت داراً لهم ولأولادهم وأحفادهم، فالأديب مصطفى صادق الرافعي من طرابلس الشام، وخليل مطران من لبنان أيضاً، وجورجي زيدان مؤسس جريدة الأهرام من لبنان.. ومحبّ الدين الخطيب الأديب المعروف دمشقي الأصل، وقد أسس في مصر ثقافة وأسرة، وهو خال علي الطنطاوي الأديب المشهور. وبعد انفصال الوحدة بين مصر وسورية 1960م استقر في مصر ألوف من السوريين..

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى هاجر أو هُجّر ألوف من أهل الحجاز إلى الشام، وبعد نهاية الحرب عاد بعضهم، وبقي كثيرون في الشام.

وعندما قامت المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز، كان في خدمة الدولة عشرات من أهل الشام، في مستوى الوزراء والسفراء يحضرني من أسمائهم: الشاعر فؤاد الخطيب، وخير الدين الزركلي، وفؤاد حمزة.. وعندما تدفق النفط، وسال وادي الخير، تدفق الألوف من بلاد الشام إلى دول الخليج للعمل في التعليم والعمران، وقد استقر كثير منهم، وحصل على التابعيّة، وأسسوا عائلات، وكانت مصاهرة أثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.. فأضيفت إلى قرابة «العمومة» قرابة الخؤولة..

وهذا باب واسع لا يستوفى إلا في مجلد كبير، وقد نبهت إليه ليكون موضوعاً طريفاً للبحث. وعنونت له لمعرفة ما ينتج عن ذلك من الحكم والحكمة، وملخص ذلك أن أيّ جزء من بلاد الشام يعتدي عليه معتد، أو يسلبه سارق، يكون من حق

سكان البلدان العربية، أن يدافعوا عنه، وأن يطالبوا باسترداده؛ لأنهم يملكون حقّاً في رقبته، وبهذا نضيف عنصراً قوياً من عناصر المطالبة بالحق: حقّ الدين الجامع، وحقّ النسب الجامع الذي يعطي حق الوراثة، وهو حقّ شرعي وقانوني. . وكما أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، فإن الأنساب لا تبطل بتباعد الجدّ عن الابن. فقد خاطب الله العرب فقال: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وبين المخاطبين وإبراهيم أكثر من ألفي سنة. ونقول في نسبة محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «محمد بن عبد الله العدناني»، ويفصله عن عدنان اثنان وعشرون أباً.

وكان جرير يفخر قائلاً:

مضرٌ أبي وأبو الملوك فهل لكم ... يا خُزْرَ تغلب من أب كأبينا

. . وبين جرير ومضر عشرات الأجداد.

وروي في الصحيح: أن أبا هريرة خاطب الأنصار فقال: «فتلك أمكم يا بني ماء السماء»، وهي هاجر أم إسماعيل، وبين هاجر والأنصار ألوف السنوات.

وقال رسول الله لرجال يلعبون بالنبل: «ارموا فإن أباكم كان رامياً»، وهو إسماعيل ـ عليه السلام ـ.

ومع ذلك فنحن نتحدث عن أنساب قريبة، وأرحام وشيجة. وإذا كانت الوراثة لا تسقط بالتقادم، فإنها لا تسقط مع الرحم القريب، ولكلّ عربيّ في أيّ بلد عربي أن يرفع إلى قاضي المحكمة يطالب بحقه في أي شبر من بلاد الشام، وسوف يجد ألوف الشواهد والشهود.

انتهى كتاب «الجذور التاريخية للعرب في بلاد الشام» من تأليف محمد محمد حسن شراب. وتمّ تأليفه في داريّا الشام.

والحمد لله رب العالمين

1427هـ ـ 2006م